الاسلامية بشأن هذه الاجراءات وعدم مساواتها بباقي الطوائف(١٤٠). ولقد بقي الحال على ما هو عليه حتى سنة ١٩٦١ ، عندما صدر قانون القضاة الشرعيين الذي يبدو ان الحكومة اضطرت الى سنه بعد وفاة أحد القضاة الشرعيين الذين عينهم وزير الاديان بينما كان قاض آخر يقترب من الاحالة على التقاعد بسبب سنه(١٤١)، فأوكل مهمة تعيين القضاة الشرعيين الى لجنة مؤلفة من تسعة أشخاص ، يمكن ان يكون أربعة منهم على الاقل غير مسلمين(١٤٢)، وأصبح الاطار الرئيسي والوحيد لتنظيم شؤون الطائفة الاسلامية الدينية في اسرائيل(١٤٣)، بعد ان رفضت الحكومة اقتراحا لتشكيل مجلس اسلامي أعلى على غرار ذلك الذي كان قائما ايام الانتداب للاهتمام بشؤون المسلمين الدينية ، وذلك لان هذا الطلب ينطوي على « هدف سياسي أكثر من كونه هدفا دينيا »(١٤٤). ومن الجدير بالذكر ان السلطات الاسرائيلية لا تلتزم دائما بموقفها التقليدي بشأن عدم التدخل في شؤون الطوائف الدينية فنرى ، مثلا ، انه على الرغم من « ان المسلم يستطيع ان يتزوج يهودية او مسيحية... وتستطيع ان تبقى على دينها »، فان قوانين الدولة تمنعنا [القضاة الشرعيين] من عقد زيجات مختلطة . والزوجة ملزمة باعتناق الاسلام »(١٤٥)، وهو اجراء ليس بالسهل في اسرائيل ، خصوصا بالنسبة الى اليهوديات . والواقع ان ما يمنع القضاة الشرعيين من عقد مثل هذه الزيجات التي يقرها الشرع الاسلامي ، ليس « قوانين الدولة » بل تعليمات داخلية كانت قد أصدرتها لهم ، في سنة ١٩٥٢ ، الدائرة الاسلامية في وزارة الاديان التي تعتبر « الزواج المختلط بين اليهود وغير اليهود ... مشكلة مثيرة للقلق من الناحية اليهودية »(١٤٦)، لانه على ما يبدو يتنافى مع طابع اسرائيل الصهيوني(١٤٧).

ومن ناحية أخرى ، يصر النظام الاسرائيلي على الاحتفاظ لنفسه بالاشراف على باقي شؤون الطائفة الاسلامية ايضا ، بالاضافة الى النواحي التي أشرنا اليها . فالسلطات تقوم بتغطية جزء من رواتب رجال الدين المسلمين ونفقات ادارة المساجد الاسلامية بمساعدات مالية تمنح على شكل هبات، وهي الهبات التي طالما زمرت السلطات وطبلت لها مع ان هذه المبالغ تقتطع اساسا من دخل املاك الاوقاف الاسلامية التي صادرتها اسرائيل . ولكن على الرغم من ذلك ، فان منح تلك الهبات يقرر من قبل لجنة مشكلة من ممثلين عن وزارة الاديان ومستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية والقيم على أموال الغائبين(١٤٨)، دون استشارة أي هيئة اسلامية .

ومما لا شك فيه ان هذا الموقف الذي تتبعه السلطات الاسرائيلية تجاه الشؤون الدينية للطائفة الاسلامية يعود ، الى حد ما ، الى تلك العلاقة الوثيقة — الماثلة امام عيون الكثير من الاسرائيليين — بين العرب والاسلام ، وهو ما أدى ، في أحيان عديدة ، الى تحريض أرعن على الاسلام والمسلمين في اسرائيل وخارجها(١٤٩).

ويعود موقف النظام الاسرائيلي المتباين من الطوائف الدينية بين العرب ليتغير مرة أخرى تجاه الطائفة الدرزية ، وهذه المرة بصورة توصف رسميا بأنها « ودية » وتميز هذه الطائفة عن باقي الطوائف العربية . وهذا الموقف لم يتبلور ويصل الى ما وصل اليه الآن دفعة واحدة ، وانما مر قبل ذلك في عدة مراحل ، اذ ساهم في تكوينه النظام الاسرائيلي من جهة ومساعي بعض كبار المتعاونين مع السلطة من زعماء الطائفة من جهة أخرى . فمع اقامة اسرائيل لم يكن هناك ما يميز الدروز عن باقي العرب فيها ، واذا كان هناك عدد من أبناء الطائفة الذين قاتلوا الى جانب القوات الاسرائيلية في سنة ١٩٤٨ بفضل مساعي بعض زعمائهم التقليديين من المتعاونين مع السلطة ، فان باقي الطوائف العربية ايضا ، من مسلمين ومسيحيين ، لم تكن نظيفة من هذه الناحية . غير ان ذلك النفر من الزعامة الدرزية امعن أكثر من زعامات باقي الطوائف في تعاونه مع السلطات ، اذ انه لم يكتف بالخدمة التي قدمها خلال حرب ١٩٤٨ بل نظم عرائض وقدم